

حفظه الله

سعادة المحاسب القانوني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته „

سبق أن صدر قرار من مجلس إدارة الهيئة ينص على "تطبيق معايير المراجعة الدولية بعد استكمال اعتمادها من الهيئة دفعة واحدة، على أن يبدأ التطبيق على أعمال المراجعة أو الفحص المرتبط عليها في 1-1-2017م أو بعده ما لم تستجد أمور تمنع ذلك".

وحيث ورد استفسار للهيئة حول المقصود بعبارة "أعمال المراجعة أو الفحص المرتبط عليها"، وهل المقصود توقيع عقد الارتباط أم بداية أعمال المراجعة والفحص؟ ويعرض الاستفسار على لجنة معايير المراجعة أصدرت قرارها الآتي:

إن المقصود بعبارة "أعمال المراجعة أو الفحص المرتبط عليها" هو أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية، أو فحص القوائم المالية الأولية المكونة لها، أو أعمال التأكيد، أو الخدمات الأخرى، والتي تبدأ اعتباراً من 1-1-2017م أو بعده بغض النظر عن تاريخ التعاقد مع العميل. وعلى ذلك:

1. تطبق المعايير الدولية على أعمال المراجعة أو الفحص أو التأكيد أو الخدمات الأخرى التي يقوم بها المراجع على أي ارتباط يدخل فيه اعتباراً من 1-1-2017م أو بعده حتى ولو كان مراجعة قوائم مالية أو فحص أو تأكيد أو خدمات أخرى تتعلق بقوائم مالية سابقة لهذا التاريخ.

2. تطبق المعايير الدولية على أعمال المراجعة والفحص للقوائم المالية للأعوام أو الفترات المالية التي تنتهي بعد 1-1-2017م حتى ولو كان الارتباط عليها تم قبل هذا التاريخ.

لإحاطتكم والعمل بموجبه.

وتقبلوا تحياتي ،"

الرأسم

الأمين العام

د. أحمد بن عبدالله المقامس